مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences
Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

ميكنة أنظمة القبول التقليدية ودورها في تحسين جودة مدخلات مؤسسات التعليم العالي

*عبدالرحمن محمد زرقون[1] و عمر صالح محمود جمعة [2]

[1]قسم الحاسوب،كلية العلوم التقنية بني وليد، ليبيا
[2]قسم الحاسوب، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج لنظام قبول إلكتروني موحد لمؤسسات التعليم العالي الليبية. فقد لوحظ أن ضعف نتائج مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، ولعل من أسباب ذلك وجود خلل في أنظمة القبول الحالية وسياساتها مما يؤدي إلى اختيار وقبول المتقدمين غير المناسبين. أنظمة القبول في معظم مؤسسات التعليم العالي الليبية قديمة ولا تزال تعتمد على التطبيقات الورقية. إذا تم في هذا البحث إلقاء نظرة على التجارب العربية في توظيف التكنولوجيا لتطوير أنظمة القبول في مؤسسات التعليم العالي وتحديد ما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التجارب العربية على مؤسسات التعليم العالي المحلية، ومعرفة ما إذا كان بإمكانهم تحسين جودة مخرجات التعليم العالي. إذ استعرض الباحثون عددًا من أنظمة وإجراءات القبول في بعض المؤسسات التعليمية في الدول العربية للتوصل إلى اقتراح مناسب لنظام القبول عبر الإنترنت لاستخدامه في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا. بحيث يصبغ على مؤسسات التعليم العالي السمعة الجيدة في عمليات القبول، وسرعة إنجازها من خلال خطوات إلكترونية محددة وبسيطة مختصرة دون الحاجة للحضور الشخصي أو تقديم متطلبات القبول بالطريقة الروتينية البطيئة.

الكلمات المفتاحية:

سياسات القبول
مؤسسات التعليم العالي
نظام قبول إلكتروني موحد
متطلبات التسجيل

Mechanization the traditional admission systems and their role in improving the quality of inputs for higher education institutions

*Abdulrahman Zargoun[1] & Omer Jomah[2]

[1]Computer Department , College of Technical Sciences Bani Walid, Libya
[2]Computer Department, faculty of Education, Bani Walid University, Libya

A B S T R A C T

This study aims to build a model for a unified electronic admission system for Libyan higher education institutions. It has been noticeable that tertiary institutions in Libya have poor outcomes, and perhaps one of the reasons for that is the presence of defects in the current admission systems and their policies, which leads to selecting and accepting inappropriate applicants. The admission systems in most Libyan higher education institutions are outdated and still based on paper applications.Hence, this research was conducted to look at the Arab experiences in employing technology to develop admission systems at higher educational institutions. The research was also conducted to determine whether those Arab experiences can be applied to our local tertiary institutions, and see if they can they improve the quality of higher education outcomes. The researchers critically reviewed a number of tertiary admission systems and procedures offered at some educational institutions in Arab countries to reach an appropriate proposal for an online admission system to use at higher education institutions in Libya. The target admission system aims to offer many advantages and benefits such as saving time and effort for students and workers, as well as speeding up the processes of admission applications and checking application statuses.

Keywords:

admission policies
tertiary education institutions
unified electronic admission system
registration requirements

المقدمة

*Corresponding author:
E-mail addresses: azargoun2004@yahoo.com, (O. Jomah) immer.jomah@gmail.com

Article History : Received 24 December 2020 - Received in revised form 03 March 2021 - Accepted 18 March 2021

منذ اكتشاف الحاسب الآلي ومؤسسات التعليم العالي الإقليمية والدولية تحاول بشتى الطرق الاستفادة بأقصى ما يمكن من مزايا الحاسب الآلي، ولعل توظيف الحاسب الآلي في أنظمة القبول وجعلها ذات كفاءة مهنية أعلى وأشمل وأدق من خلال ميكنة نظام القبول لديها يأتي في إطار الجهود الحقيقة لتلك المؤسسات في توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية. ولعل من أوضح مزايا ميكنة نظام القبول اختصار الوقت في دورتها المستندية والتقليل من تداخل وتشعب الإجراءات مما يساهم في تقليل نسبة الخطأ البشري، فنظام القبول والتسجيل بمؤسسات التعليم العالي يُعد أهم ركائز الجودة بالمؤسسات التعليمية ونجاح عمله وجودة مدخلاته يساهم إلى حد كبير في تنقيح جودة مخرجات هذه المؤسسات.

إن نظام القبول والتسجيل في أي مؤسسة تعليم عالي يشكل البوابة الأولى لولوج الطلاب لتلك المؤسسة، ومن هذا المنطلق يسعى متخذي القرار في ترشيد وتوعية هؤلاء الطلاب لتلافي وقوعهم في نمط التسجيل الأعمى وضمان اختيارهم لأنسب التخصصات بما يتوافق مع تطلعاتهم ورغباتهم من ناحية ومع يتماشى المتطلبات الأكاديمية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، إلا أن هذا النظام محلياً لا يزال يعاني القصور الواضح وذلك لاعتماده على الطرق التقليدية اليدوية في عمليات التنسيب والقبول والتسجيل، ولهذا تحرص هذه الدراسة على طرح نموذج لنظام قبول إلكتروني موحد على مستوى الدولة بغية السعي لزيادة فعالية جودة نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية كمدخل أساس نحو تحسين جودة مخرجات التعليم العالي، وهذا الأمر يتطلب التعرف على بعض المفاهيم الأساسية حول أنظمة القبول والمصطلحات المصاحبة لها والاطلاع على بعض أنظمة القبول الشائعة والتعرف على بعض التجارب العربية لميكنة أنظمة القبول بمؤسساتها التعليمية، وكذلك قراءة لسياسات القبول المتبعة حالياً بمؤسسات التعليم العالي الليبية للوصول إلى بناء نموذج لنظام إلكتروني يتلافى أخطاء عيوب تطبيق سياسات النظم المتبعة حالياً.

مشكلة البحث:

مع إن الهدف الرئيسي لأي نظام قبول وتسجيل في مؤسسات التعليم العالي هو السلاسة والدقة في إنجاز عمليات القبول والتسجيل وعدالة الفرص والنزاهة والشفافية في هذه العمليات، إلا أن عملية الحصول على القبول وإتمامه في مؤسسات التعليم العالي الليبية لا تزال تعاني العديد من المشاكل و الأخطاء المتكررة و المستمرة مع كل بداية فصل دراسي أو سنة دراسية جديدة بمؤسسات التعليم العالي الليبية، الأمر الذي يتطلب من هذه المؤسسات ووزارة التعليم بالبحث عن صيغ وطرق جديدة لتنظيم عمليات القبول بما يسمح بالوصول إلى القدرة الاستيعابية القصوى لهذه المؤسسات من ناحية و ملائمة المتطلبات الأكاديمية المطلوبة من الطلبة من ناحية أخرى - بما يحقق كفاءة جودة التعليم المرجوة منها - والذي تتمثل في استصدار العديد من اللوائح والقرارات لتنظيم عمليات القبول ومحاولة تسهيل خطواتها للتسجيل بهذه المؤسسات. ولكن ومع كل هذه الخطوات الفعلية والمحاولات الحثيثة لايزال الطالب من جهة وأقسام القبول والتسجيل بهذه المؤسسات تعاني التخبط والتكدس لجموع الطلبة الراغبين بالتسجيل وانعدام عدالة الفرص، فأنظمة القبول والتسجيل الحالية لا تفي بالغرض المطلوب منها مما يقتضي التفكير في بناء نموذج نظام جديد يلبي احتياجات هذه المؤسسات أثناء عمليات القبول والتسجيل وكذلك يلبي التزايد الطردي في أعداد الطلبة وتنوع اختياراتهم ويضمن التحسن الطردي في جودة التعليم بها. فالطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي حالياً ومستقبلياً من الأمور التي من المفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع هذه الخطط المستقبلية بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإمكانيات والمقدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات بهدف الوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية ومؤهلة فعلياً للانتقال للمرحلة التالية وبما أن قبول الطلبة وتسجيلهم في مختلف التخصصات حسب متطلبات هذه المؤسسات وبما يتناسب مع رغبات الطلبة يعتبر من أهم الجوانب في المسيرة التعليمية التي يفترض أن تحظى بآلية واستراتيجية فعالة ذات جودة عالية، فقد أصبحت خطوات القبول والعمليات المتصلة بها من المشاكل التعليمية الواضحة والجلية والتي نرى نتائجها ونجني ثمارها العكسية في جودة مخرجات هذه المؤسسات مع نهاية كل فصل وعام دراسي. وتكمن أهم معوقات جودة أنظمة القبول في مؤسسات التعليم العالي في عدم وجود تنسيق أو ضعفه بين مؤسسات الدولة ذات العلاقة، فالتنسيق المحدود بين الجهات المختصة كالتعليم المتوسط ومؤسسات التعليم العالي ووزارة التعليم وكذلك وزارة التخطيط وغيرها من المصالح الحكومية يؤدي إلى عدم وجود الرؤية الواضحة فيما هو المطلوب من مؤسسات التعليم العالي تأهيله وإعداده من كوادر بشرية لتلبية الاجتياحات الفعلية للمجتمع.

وتأسيساً على ما سبق يمكن تحديد المشكلة الرئيسية للدراسة في ضعف فاعلية أنظمة القبول والتسجيل الحالية وافتقارها لمبادئ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص في تلبية احتياجات الطلبة ومؤسسات التعليم العالي مما يؤثر على جودة التعليم بها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة باعتبار أن نجاح أي نظام تعليمي يعتمد بالأساس على جودة وكفاءة نظامه للقبول والتسجيل.

يعد نظام القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي الليبية من اهم المشاكل المستمرة التي تؤرق الطلاب وأولياء أمورهم ومتخذو القرارات في كل فصل وعام دراسي.

يحظى موضوع القبول باهتمام كبير لدى واضعي السياسات التعليمية وصناع القرار لدوره الفعال في جودة التعليم، ولذا أهمية البحث تتولد من أهمية جوهر نظام القبول والتسجيل والذي يعتبر البوابة الأولى الرئيسية لمراحل إعداد قوى بشرية فعالة مؤهلة بما يتماشى مع احتياجات المجتمع الفعلية.

محاولة الإفادة في زيادة جودة التعليم العالي من خلال تجويد أنظمة القبول بتحسين الارشاد الأكاديمي للطلاب بما يتوافق مع رغباتهم.

نموذج النظام القبول الإلكتروني الموحد يعمل على توفير فرص التسجيل من أي مكان في ليبيا أو العالم (للطلبة الدراسين بالخارج) وفي أي وقت من خلال دوره في التغلب على عدة مشاكل كالتباعد الجغرافي أو مساوى الانتشار الأفقي للكليات وعدم مقدرة وصول الطلبة لبعض المؤسسات أثناء فترات التسجيل المحدودة ويعمل على تأصيل مبادئ العدالة والنزاهة والشفافية.

أيضاً قد تفيد نتائج هذه الدراسة البحثية وهذا النموذج لو تم تطبيقه في مساعدة القائمين على استكمال عمليات التسجيل للطلبة كتقليل أو التخلص من تكدس المصوغات المطلوبة أو ضياعها، وكذلك داعم الوزارة في

تحديد الاحتياجات المستقبلية لفتح أقسام جديدة او زيادة القدرة الاستيعابية لبعض الأقسام.

أهداف البحث:

- رصد وتحليل الوضع الراهن لنظام قبول الطلبة بمؤسسات التعليم العالي الليبية حالياً.
- الاطلاع على بعض التجارب العربية في مجال قبول الطلبة والتعرف على جانب من الخبرة لديها ومدى إمكانية تطبيقها بعد تحويرها وتعديلها بما يتوافق وطبيعة مؤسسات التعليم العالي الليبية.
- تقديم نموذج لنظام قبول إلكتروني موحد بمؤسسات التعليم العالي في ضوء شروط القبول المحلية المطلوبة وبمراعاة الاحتياجات المجتمعية الفعلية.

تساؤلات البحث:

تتمحور هذه الورقة في السعي للإجابة على الاسئلة الآتية:

- ما واقع سياسات وشروط القبول والتسجيل بمؤسسات التعليم العالي الليبية؟
- ما أهم المشكلات الأساسية التي يعانيها الطلاب أثناء فترة التقديم للقبول والتسجيل بمؤسسات التعليم العالي الليبية؟
- ما أبرز التجارب العربية لمكينة نظام القبول والتسجيل لديها؟
- ما التصور لشروط القبول بالنموذج المقترح في ضوء لوائح وقرارات وزارة التعليم الليبية؟
- ما أهم المزايا التي يقدمها النموذج المقترح لنظام قبول إلكتروني موحد ؟

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الاستكشافي بالاعتماد على منهجية تقوم على:

- الاطلاع على اللوائح والقرارات المنظمة لعمليات القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.
- الاطلاع على سياسات ومتطلبات القبول ببعض الدول العربية.
- تجميع عدد من البيانات والمعلومات للمواقع الإلكترونية لأنظمة القبول المعمول بها ببعض الدول العربية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تمثلت بدراسة بعض سياسات أنظمة القبول العربية وأهم محاولات ميكنة هذه الأنظمة وتحليلها.

الحدود الموضوعية: اقتصرت على دراسة سياسات نظم القبول ومحاولات تطوير أنظمة القبول من خلال التعرف على مفهوم سياسات وإجراءات القبول وكذلك الإجراءات والسياسات الحالية لعمليات القبول محلياً. ومن ثم اقتراح نموذج لميكنة نظام القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحقيق جودة أنظمة القبول بها.

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية:

- المحور الأول: الإطار النظري.
- المحور الثاني: نظام القبول والتسجيل في الجامعات أنموذجاً.
- المحور الثالث: قراءة لبعض التجارب العربية لميكنة نظم القبول.
- المحور الرابع: النموذج المقترح لنظام قبول إلكتروني موحد بمؤسسات التعليم العالي الليبية.
- التوصيات والمقترحات.

المحور الأول: الجانب النظري

1-المصطلحات:

- **النموذج المقترح:** وهو نموذج نظري لنظام عملي قابل للتطبيق الفعلي للمساعدة في عملية اختيار الطلبة للكليات المطلوبة ضمن شروط القبول من تطوير عملية الاختيار والقبول.
- **شروط القبول:** يقصد بها المعايير والمتطلبات الاكاديمية الصادرة من وزارة التعليم والمتمثلة في نسب النجاح وأحياناً تتضمن معدل الدرجات لمواد معينة والتي من خلالها يتم قبول الطلبة. وتعرف بأنها النظم التي تحددها الجامعة ويتم من خلالها قبول الطلبة واختيارهم. وأيضاً تعرف بأنها المعايير والقواعد والضوابط التي تحددها وتقررها الجامعة كأساس لمنح الموافقة للطالب للدراسة بإحدى كلياتها.
- **نمط التسجيل الأعمى:** هو اختيار الطالب لتخصص معين أو مؤسسة معينة دون أي إلمام لماهيتها.
- **مؤسسات التعليم العالي:** ويقصد بها الكليات التقنية والمعاهد العليا العامة التابعة لهيئة التعليم التقني والكليات التابعة للجامعات الليبية العامة.

2-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: سياسة قبول الطلاب بكليات التربية في ليبيا (دراسة تقويمية). إيمان إبراهيم، 2011

سبب اختيار هذه الدراسة هو تناولها لموضوع سياسات القبول محلياً وإن ركزت فقط على كليات التربية، ولكن بالإمكان اعتبار كليات التربية نموذج مصغر عن باقي الكليات (لاحتوائها على مختلف التخصصات عادة) واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكان من أهم نتائج هذه الدراسة هو ضعف سياسة القبول بكليات التربية في ليبيا وبالتالي كان مجمل توصياتها تتمحور حول تطوير سياسات القبول بهذه الكليات، كما أوصت بإجراء دراسات أخرى تتناول نفس مضمون سياسة القبول وتتبع مواطن القوة والضعف بها.

الدراسة الثانية: نظام آلي مطور لتسهيل إجراءات القبول في الجامعات باستخدام التقنيات الحديثة (حالة دراسية: جامعة الملك عبد العزيز). أمين نعمان، 2015

تركزت هذه الدراسة في الجانب التصميمي العملي بتقديم مقترح تطبيقي لبناء نظام جديد لبوابة القبول والتسجيل بجامعة الملك عبدالعزيز، ولعل خصوصية هذه الدراسة أنها ركزت بشكل كبير في كيفية الربط بين المصالح الحكومية المختلفة ذات العلاقة بعمليات القبول بهدف تكامل البيانات عن طريق الربط الإلكتروني بين هذه المصالح (مركز التقويم والقياس، وزارة التعليم، وقاعدة البيانات الموحدة للطلبة المقبولين بجامعات منطقة مكة المكرمة)، في حين أن أغلب الدراسات الأخرى تتناول سياسات القبول و كيفية

الوفاء بمتطلبات القبول وإجراءاته. وكانت أهم نتائج هذا النظام المساهمة في توفير الجهد والوقت لكل من الطلبة والعاملين بمكاتب القبول وإتمام المعاملات إلكترونياً دون الحاجة للتقديم بشكل تقليدي أو زيارة الجامعة.

الدراسة الثالثة: سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية. رفيقة حمود، 2009

تتمثل خصوصية هذه الدراسة في تناولها لسياسات القبول بالجامعات العربية كدراسة مقارنة للدول العربية وتحليلها للإجراءات ومتطلبات القبول وكيفية التنسيق (موحد مركزي، لا مركزي)، واستخلصت عدة نقاط ومن أهمها أن التنسيق المركزي يحقق العدالة وتكافؤ الفرص بسبب خضوع كافة الطلبة للظروف نفسها، وفي نفس الوقت ظهور نقاط ضعف كتدني الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والتميز في القبول لصالح أبناء بعض الفئات كالمحاباة الاجتماعية وانتهت بتقديم مجموعة مقترحات لتطوير سياسة القبول وإجراءاته في مؤسسات التعليم العالي بالدول العربية.

الدراسة الرابعة: رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم. جمال الدهشان، 2015

سعت هذه الدراسة لتقديم رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية وذلك بتقديم مجموعة من المقترحات لتطوير أنظمة القبول الحالية بالجامعات المصرية الحكومة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص الدراسية بهذه الجامعات. وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

- الإبقاء على معدل الثانوية العامة كمتطلب رئيسي للقبول وكذلك الأخذ بعين الاعتبار درجات بعض المواد لتخصصات معينة بمؤسسات التعليم العالي،
- أوصت بإنشاء مركز وطني (كمركز تنسيقي) لتنسيق وتنظيم عمليات القبول وإجراءاته بالجامعات الحكومية.
- تعريف طلبة الشهادات الثانوية بنظم التعليم الجامعي وفرص العمل المتوفرة لتحقيق التوزان المجتمعي.
- عمل دورات وورش عمل لموظفي أقسام القبول والتسجيل بهذه المؤسسات لتعريفهم بسياسات ومعايير القبول.

3-قراءات تحليلية للدراسات السابقة:

مما سبق ومن خلال تحليل الدراسات السابقة لتحليل أنظمة القبول السائدة حالياً والتعرف على نقاط القوة والضعف بها، وتفحص نتائج هذه الدراسات نجد أن:

- كلما كان نظام القبول فعال بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة لكل دولة ساعد ذلك متخذو القرار وصناع سياسة التعليم العالي بتلك الدولة على توفير المقاعد الدراسية بما يتلاءم مع الظروف والامكانات المتاحة وبما يتناسب مع الاحتياجات البشرية لهذه الدولة، بالإضافة إلى تحقيقها لمبدأ العدالة والشفافية والنزاهة في تكافؤ الفرص إلى أقصى حد يمكن الوصول إليه، كل ذلك يقوم بدور جوهري في تنظيم وتعزيز جودة التعليم العالي.
- تبني أغلب أنظمة التعليم العربية لاعتماد المعدل العام في الثانوية العامة كمعيار رئيسي (وأحياناً وحيد) لاختيار الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، ومن هنا تحاول هذه الدراسة البحثية إلقاء الضوء على لوائح وقرارات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية ونظم قبولهم، وتقديم نموذج مقترح لميكنة نظام قبول موحد بوزارة التعليم الليبية يمكن استخدامه لضمان عدالة الفرص وتحقيق النزاهة والشفافية في عمليات القبول.
- خضوع جميع مؤسسات التعليم العالي لمعايير القبول الموضوعة من وزارة التعليم والمتمثلة في قرار يصدر عن وزير التعليم – والذي يصدر بشكل سنوي غالباً – وينص في مواده على نسب النجاح المطلوبة لكل مجال دراسي معين (علوم طبية، علوم هندسية، علوم إنسانية، الخ).

المحور الثاني: نظام القبول في الجامعات أنموذجا

1-مفهوم سياسة القبول بالجامعات:

هي العمل على خلق توافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل محلياً بما في ذلك التغيرات التي تحدث به بشكل يوثق الرسالة التعليمية ويقدر من جهوده على مواجهة هذه التغيرات ومحاولة التنبؤ بها. ولتحقيق ذلك وللرقي بمخرجات الجامعات من المفترض أن تكون سياسة القبول عادلة وتحقق طموحات طلابها ومتوازنة مع سوق العمل واحتياجه.

ويعزى وجود سياسات للقبول في الجامعات لعدة أسباب أهمها:

- التدني في مستوى خريجي هذه الجامعات والذي أحد أهم أسبابه عدم وجود معايير ومقاييس واضحة للطالب بما يضمن استكمال دراسته بنجاح.
- التغير المستمر في سوق العمل واحتياجاته والتطور الحاصل في متطلبات العاملين به.
- الاتجاه الحديث لمؤسسات التعليم العالي والذي يشترط العمل بمواصفات جودة القبول في هذه المؤسسات والمتمثلة في الاختيار الصحيح لطالب المستقبل والاختبار المجدي لمدى مطابقة إمكانياته وفق أسس علمية صحيحة.

2-أهمية جودة نظم القبول لتحقيق جودة التعليم العالي

مع اقتراب بداية كل فصل دراسي يعتبر موضوع القبول أحد أهم المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من صناع القرار وواضعي السياسات التعليمية وكذلك الطلاب و أولياء أمورهم، فعملية انتقال الطالب لمرحلة التعليم العالي تعتبر من أهم المراحل الدراسية في حياة الطالب والتي تتطلب الاختيار الأصح لمجال دراسته بها وبما يتوافق مع متطلبات القبول، ولهذا تعتبر جودة نظم القبول هي المحك الأول لمؤسسات التعليم العالي لتخريج كوادر بشرية مؤهلة ذات مهارات لخدمة المجتمع، كذلك جودة هذه النظم هي العامل المهم في ضمان التوزان في أعداد الخريجين واحتياجات المجتمع بما يمنع حدوث نقص في خريجي تخصص معين وبطالة في خريجي تخصص آخر. ولتحقيق هذه الجودة المرجوة للوصول لهذا التوازن تتطلب سياسات نظم القبول أن تتسم بالآتي:

- **الجدارة**: ويقصد بها إتاحة فرص القبول على مقدرة الطالب على استحقاقه لهذا القبول من خلال استيفاء هذا الطالب بمتطلبات القبول الأكاديمية وغيرها إن وجدت.

- **العدالة**: والمقصود بها هنا، أن تكون شروط ومتطلبات القبول محايدة وخالية من أي تحيز أو ظلم لفئة معينة.
- **الشفافية**: وتعني أن تكون متطلبات القبول وشروطه معلنة للجميع وقابلة لتطبيق التدقيق عليها.
- **المساواة**: بمعنى أن فرصة القبول متاحة للجميع بشكل متساوي، بدون أي ممارسة للتمييز بشكل منهجي أو مقصود ضد فئة معينة من الطلبة بسبب انتمائهم الاجتماعي أو سماتهم الشخصية أو مواقعهم الجغرافية... الخ.

فقد بينت دراسات مختلفة أن أحد مسببات تدني جودة التعليم وعدم تحقق أهداف العملية التعليمية هو سوء توجيه الطلبة للدراسة المناسبة لقدراتهم وميولهم، وكذلك عدم اختيار نظم القبول والمعايير المناسبة.

3-نظم وسياسات القبول في الجامعات:

- **القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية**: حيث يعتمد على شهادة إتمام مرحلة الشهادة الثانوية (أو ما يعادلها).
- **القبول عن طريق اللجان المتخصصة**: هذه اللجان تشكل عن طريق مجالس الجامعات وتكون عمليات القبول خاصة بالجامعة نفسها.
- **نظام القبول المشروط**: ويقصد بها إتمام قبول الطالب بعد استيفاء بعض الشروط الأخرى كاجتياز مرحلة معينة في مستوى اللغة.
- **نظام القبول المفتوح**: وينتشر بين الجامعات المفتوحة والافتراضية ويكون شرطها الأساسي اجتياز مرحلة ما أو الحصول على شهادة معينة بغض النظر على معدل النجاح أو سنة النجاح.
- **القبول المتواصل**: ويقصد به عدم تحديد موعد أو فترة زمنية محددة للقبول إذ يتم تفحص المصوغات بمجرد تسليم المتطلبات كاملة.

4-أبرز الاتجاهات في سياسات وإجراءات القبول بالجامعات العربية:

- اعتماد جميع الدول العربية شهادة التعليم الثانوية أو ما يعادلها كشرط أساسي للقبول بمؤسسات التعليم العالي.
- اشتراط بعض الكليات ذات تخصصات معينة لبعض الشروط (علمي، أدبي) أو الحصول على درجات معينة في بعض المواد ذات العلاقة بتخصص الكلية.
- أعداد الطلبة المستهدفين يتم تحديدها قبل عمليات القبول عن طريق كل كلية لوحدها.
- تنوع عمليات التنسيق للقبول بين المركزية في بعض الدول أو عن طريق مؤسسات التعليم العالي بالدول الأخرى.
- بعض الدول العربية تحدد صلاحية شهادة التعليم الثانوي (سنة الحصول على الشهادة الثانوية) خلال السنة الحالية، والبعض الأخر تعطي سماحي لبعض السنوات السابقة.

5-سياسات القبول بالدولة الليبية

واقع الحال المتبع في سياسات القبول بالدولة الليبية أنها تعتمد على الطريقة التقليدية، دون مراعاة قدرات الطلبة و رغباتهم أو التنبه لمدى إمكانيات الكليات لتقبل أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة لديها فسياسة القبول تتمثل فيما تصدره وزارة التعليم من قوانين أو تعميمات (بشكل سنوي عادة) تقرر من خلالها متطلبات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية وبتحليلنا لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 501 لسنة 2010 بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي وقرار وزير التعليم رقم 1306 لسنة 2017 بشأن تحديد ضوابط وأسس قبول الطلاب للدراسة بمؤسسات التعليم العالي، نجد أن القرارات تعتمد في تشريعها على معدل الثانوية العامة المتحصل عليه طالب الشهادة الثانوية، فالسياسة المعتمدة للقبول والمتبعة في مؤسسات التعليم العالي مبنية بالأساس على شرط واحد ألا وهو هذا المعدل، ووفقاً لهذا المعدل يتوجه الطالب للمؤسسة التي تتوافق مع متطلباتها لهذا المعدل، مع إعطاء بعض المؤسسات المجال لتطبيق بعض المتطلبات الخاصة بها أحياناً بما يتماشى مع خصوصيتها (ككليات التربية البدنية)، وبهذه الميعارية يتم تنسيب الطلاب بشكل شبه عشوائي لا يستند إلى معلومات إحصائية تبين حاجة المجتمع لتخصصات معينة ومدى تقبل سوق العمل لدمجهم وكذلك السعات الاستيعابية لهذه المؤسسات. كما تفتقر إلى عنصر مهم وعالي التأثير والمتمثل في الافتقار إلى الارشاد الأكاديمي للطالب الذي يقلل من انتهاج الطالب لنمط التسجيل الأعمى ويساهم في ضمان اختياره للتخصص المفيد له مستقبلاً حسب قدراته وميوله واستعداده الفعلي وكذلك هذه السياسة لا تعتمد نهائياً على مدى السعة الاستيعابية لهذه الكليات. كل ذلك يعتبر من الصعوبات والتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي وتؤثر في جودة التعليم بها سببت في تضخيم الفجوة بينها من جهة ومتطلبات التنمية وتدعيم سوق العمل من جهة ثانية. ومن هنا نجد أن هناك حاجة ملحة لوضع سياسة واحدة فيما يخص عمليات قبول الطلبة بما يتناسب مع مقدرات هذه المؤسسات وقدرتها الاستيعابية بإيجاد نظام إداري يجمع ما بين المركزية في وضع المتطلبات العامة والتنسيق والمراقبة واللامركزية في التنفيذ والإدارة المحلية. وإعادة النظر في معايير ومتطلبات القبول المعمول بها بمؤسسات التعليم العالي بشكل دوري لتكون مرنة ومتناسبة بما يتفق مع واقع هذه المؤسسات وكذلك متطلبات المجتمع.

ولعل أهم ما يميز السياسات المحلية للقبول ما يلي:

- يُعتمد على معدل الشهادة الثانوية كمعيار رئيسي وشبه وحيد.
- تشترط مؤسسات التعليم العالي الليبية نوع الشهادة (علمي أو أدبي)، ولكن الغالبية لا تشترط الحصول على درجات معينة في بعض المواد.
- عمليات تنسيق القبول تتم بكليات هذه المؤسسات بما يتوافق مع معدلات النجاح المقررة بالوزارة أو حسب لائحة القبول والتسجيل لديها.
- أعداد الطلبة المستهدفين بالقبول يتم تحديدهم عن طريق الأقسام العلمية بهذه المؤسسات ولكن بشكل تقريبي وتقديري.
- من المفترض أن تكون الشهادة الثانوية لهذه السنة ولكن توجد استثناءات في عمليات القبول.

المحور الثالث: قراءة لبعض التجارب العربية لميكنة نظم القبول

بالرغم عدم إمكانية الولوج للأنظمة المذكورة لاحقاً، إلا أن معدو الدراسة حاولوا الحصول على أكبر قدر من المعلومات من خلال الإبحار في الانترنت وقراءة أدلة الدخول والتقديم الموجهة للطلبة المستهدفين وكذلك المقاطع المرئية المساعدة لهم.

1-التجربة السعودية: نظام مقبول (وزارة التعليم السعودية)

وهو عبارة عن نظام قبول إلكتروني تحت إشراف وزارة التعليم السعودية (الوزارة مدمجة للتعليم العام والعالي)، هذا النظام يقوم على التحقق من ضمان قبول الطلبة في كافة مؤسسات التعليم العالي السعودية بما يمنع ازدواجية القبول في أكثر من مؤسسة تعليمية، بما يساعد هذه المؤسسات على استثمار كامل مقاعدها الدراسية على النحو الأفضل.

إذ يقوم الطالب بالدخول على رابط النظام (https://maqbool.moe.gov.sa/Maqbool/Student) ويقوم باتباع خطوات التسجيل بهذا النظام وهي على النحو التالي:

1) ظهور شاشة التسجيل وبيانات الدخول والقيام بإدخال هذه البيانات (رقم الهوية الوطنية، حروف الرموز الضوئية) ومن ثم النقر على زر تسجيل الدخول.
2) يقوم النظام بالتحقق من هوية المستخدم وذلك بإرسال رمز الدخول على (نقال الطالب أو بريده الإلكتروني)، ويقوم الطالب بإدخال هذا الرمز.
3) ظهور شاشة التعليم ودليل الطالب (في حال رغبة الطالب بقراءتها).
4) ظهور شاشة تأكيد القبول وتظهر المؤسسات التي لدى الطالب قبول بها.
5) ليقوم الطالب باختيار المؤسسة التي يرغب بتأكيد القبول بها والضغط على زر تأكيد اختيار الجامعة لتظهر رسالة تأكيدية لإتمام العملية وإلغاء باقي القبولات آليا، وتصل الطالب رسالة نصية بتأكيد اختيار مؤسسة معينة.

2-التجربة العراقية: نظام القبول الأهلي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، البوابة الالكترونية لدائرة التعليم الأهلي)

يقوم هذا النظام بتنسيق وتنظيم عملية القبول والتسجيل بمؤسسات التعليم العالي العراقية بناء على قنوات التسجيل (عامة، أبناء شهداء، أبناء أعضاء هيئة تدريس، ... الخ). إذ تكون الخطوات الأساسية بالتسجيل عبر هذا النظام على النحو التالي:

1) بداية يتم الحصول على الرقم السري من إحدى مراكز الارشاد المنتشرة بمؤسسات التعليم العالي العراقية.
2) الدخول للنظام عن طريق الرابط:
./https://www.pe-gate.org
3) اختيار المنطقة (داخل العراق، خارج العراق أو كردستان) يلي ذلك اختيار الفرع (التخصص) المتخرج منه الطالب.
4) ادخال كامل بيانات الطالب الشخصية بما فيها نتائجه للمرحلة المتوسطة (ليقوم النظام بتحقق منها عن طريق مراكز الارشاد والتصديق عليها).
5) ظهور شاشة استمارة التقديم ليقوم الطالب باختيار (القناة، الجامعة، الكلية، القسم، نوع الدراسة صباحية أو مسائية) لتظهر استمارة بها بيانات التقديم.
6) بانتهاء مدة التسجيل يتوجه الطالب إلى المؤسسة المختارة مصحوباً بكود التسجيل لكي لإتمام عملية التسجيل.

المحور الرابع: النموذج المقترح لنظام قبول إلكتروني موحد بمؤسسات التعليم العالي الليبية

بالنظام المقترح المطلوب من الطالب فقط إدخال رقم الجلوس وباقي تسلسل العمليات تتم بنمط الاختيار فقط وكذلك الموظف المختص بالقبول لا يقوم بأي عمليات إدخال يدوية من طرفه فقط يقوم بسحب نسخ إلكترونية (قائمة القبول النهائية، استمارة الطالب الإلكترونية، بطاقة البيانات الشخصية) مما أيضاً يدعم مبدأ الأرشفة الإلكترونية والتي تعتبر أحد العوامل الداعمة جودة التعليم ويجعلها جاهزة للاستعمال والحفظ الإلكتروني.

1-مبررات النموذج:

- مخاطر ضياع استمارة النجاح وصعوبة الحصول على بدل فاقد لها، مما قد يسبب في حرمان الطالب من التسجيل.
- صعوبة التوزان في أعداد الطلبة الجدد مقارنة بالقدرات الاستيعابية للكليات.
- الاختيار الخاطئ للطالب واتباعه لنمط التسجيل الأعمى والذي يعتبر أحد المسببات الرئيسية لكثير من حالات للتعثر الأكاديمي والرسوب وكذلك التسرب الطلابي بمؤسسات التعليم العالي مما يقلل من جودة التعليم بها وبشكل كبير.
- البطء الشديد في استكمال مراحل عمليات التسجيل لاعتمادها على مبدأ التوالي في استكمال الإجراءات وكثرة الأخطاء البشرية المتمثلة في الخطأ الإملائي وفروقات جودة الخط وحجمه.
- الحاجة لكم هائل من القرطاسية كالأقلام وأوراق السحب وغيرها وذلك لاعتماد عمليات القبول على المجهود اليدوي.
- مركزية التسجيل داخل المؤسسة والذي يتمثل أحياناً في مكتب إداري لا يغطي الكم الكبير من طلبات التسجيل.
- التزايد الطردي للأعداد الطلبة المتقدمين للدراسة بمؤسسات التعليم العالي والذي يستلزم تنظيم عمليات قبولهم وتسجيلهم بما يتوافق مع رغبات الطالب حسب التوافر وإمكانيات والسعات الاستيعابية لهذه المؤسسات.
- محاولة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بخلق التساوي في الفرص الأكاديمية لكافة الطلبة دون تحيز أو تمييز.
- عدم توفر قاعدة بيانات محلية للمعلومات المفيدة للطالب فيما يخص مختلف الكليات (توافر التخصصات، سنوات الدراسة، الموقع الجغرافي، نوع الدراسة، ... الخ).
- افتقاد السياسات الحالية سواء للوزارة أو مؤسسات التعليم العالي للجانب الإرشادي والتوعوي للراغبين بالدراسة في مؤسسة معينة أو مجال معين، وخلو خطوات التسجيل لأي نصائح لمساعدة الطلاب في اختيار نوع الدراسة أو المهنة المستقبلية المتوافقة مع ميولهم وقدراتهم.
- افتقار مؤسسات التعليم العالي لأنظمة قبول محلية ذات كفاءة مهنية وأكاديمية وبالتالي فإن تحديث وتطوير نظم القبول بهذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في رفع مستوى الجودة الأكاديمية بها من خلال نتاج سنوات الدراسة بها والمتمثل في خريجين ذو كفاءة أكاديمية ومهنية وبالتالي يعيد لهذه المؤسسات هيبتها الأكاديمية.

- كذلك من خلال ميكنة نظام القبول بهذه المؤسسات يكون من السهل تطوير وتحديثه بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع والتغيرات المستمرة، وذلك لمرونة تطوير وتحوير الأنظمة الإلكترونية مقارنة بالأنظمة اليدوية.

2-المزايا والفوائد المرجوة من النظام المقترح:

- توفير البيانات المطلوبة من الطلبة المتقدمين فيما يخص مؤسسات التعليم العالي التي يرغبون في الدراسة بها بانسيابية من مصدرها إلى هذه المؤسسات بالتعامل المباشر دون الحاجة إلى توفيرها من طرف الطالب.
- تلاشى مخاطر ضياع استمارة النجاح أو تلفها لميزة الحصول على بياناتها مباشرة من المنظومة.
- ضمان التوزيع العادل في فرص التقديم لكافة الطلبة بحيث لا يستطيع الطالب التقديم إلا بعدد الحالات المسموح بها من خلال هذا النظام، ويمنع تكرار تقديم نفس الطالب لعدة مؤسسات في نفس الوقت.
- مقدرة هذا النظام على إنجاز عمليات القبول والتسجيل بناء على القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي دون ضياع مقاعد شاغرة أو تحميل هذه المؤسسات بمقاعد إضافية.
- وجود خاصية التواصل الإلكتروني مع الطلبة لمساعدتهم في الحصول على بيانات أكثر عن المؤسسة التعليمية وللرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم.
- يكاد أن يُنهي النظام المقترح الخطوات اليدوية للقبول وإدخال البيانات ومشاكلها المختلفة، من خلال ربط إلكتروني بين عناصر النظام (منظومة النتائج، الإدارة المختصة بوضع متطلبات القبول بوزارة التعليم، منظومة شركة المدار لشفرات الطلبة، مشروع الرقم الوطني، مؤسسات التعليم العالي).
- أيضاً من خلال الخدمات الإلكترونية للنظام المقترح يزداد الترابط والتكامل الإلكتروني لكافة المصالح الحكومية ذات العلاقة بسير العملية التعليمية لطلبة المرحلة الجامعية وبالتالي زيادة جودة التعليم العالي بوضع خطط مستقبلية وحلول لمشاكل حالية ومستقبلية بالاستناد على احصاءات إلكترونية والمؤشرات الدقيقة وبشكل فوري من خلال إمداد صناع القرار والسياسات التعليمية بكافة البيانات المطلوبة لأي قرارات أو دراسات مستقبلية.
- مساعدة الإدارة المختصة بالوزارة في تقديم الإحصاءات والقراءات والقوائم المختلفة بسرعة ودقة إلى أي جهة مخولة قانوناً بالحصول عليها (بحث علمي، إدارة ما بوزارة معينة، ... الخ)، ومنها مثلاً:
- معلومات إحصائية شاملة عن أي مؤسسة (العنوان، الأقسام والتخصصات، نظام الدراسة، عدد الفصول أو السنوات الدراسية، القدرة الاستيعابية للمؤسسة ككل أو لتخصص معين أو قسم معين،... الخ).
- الإحصائيات الطلب موضوعية بناء على (عدد الطلبة، التخصصات، مدينة ما، مؤسسة تعليمية، ... الخ).
- قوام حسب الطلب [العدد الكلي (للكليات، للأقسام العلمية)، السعة الاستيعابية لمؤسسة أو قسم أو تخصص، ... الخ].
- التعرف على مقادير التسرب الطلابي (للطلبة ككل، حسب الجنس، لمنطقة أو مدينة معينة، ... الخ).

3-المقومات التقييمية الأكاديمية للنموذج المقترح:

- الابقاء على المعدل العام للثانوية العامة كمعيار رئيسي وأساسي كخطوة أولى في عملية القبول.
- الأخذ بدرجات بعض المواد ذات طبيعة معينة للقبول ببعض التخصصات.
- تجهيز وعرض المعلومات والبيانات عن الكليات كنوع من الإرشاد الأكاديمي للطالب (موقع الكلية، ... الخ)
- اعتماد نسب معينة لبعض التخصصات لمناطق معينة حسب توجهات الوزارة (ككلية الطيران، الرياضة، ... الخ)

4-كيفية عمل النظام المقترح بالنموذج:

أغلب متطلبات هذا المقترح إن لم تكن كلها موجودة مسبقاً لدى وزارة التعليم. كذلك أهم البيانات المطلوبة لعمل هذا النظام والمتمثلة في نتائج الطلبة وبياناتهم الشخصية موجودة مسبقاً بشكل إلكتروني (قواعد بيانات) لدى وزارة التعليم فيما عدا متطلبات نسب القبول وكذلك بعض المعلومات الأساسية للكليات (السعة، نوع الدراسة، مدة الدراسة، ...الخ). وبالتالي لا تحتاج إلى موارد مالية كبيرة، أو مدة تنفيذ طويلة في حالة تكاثف الجهود وسرعة رد المؤسسات التعليمية المنطوية تحت كنف هذه الوزارة. إذ أن الفكرة الرئيسية لهذا النظام هو عملية ربط تكامل إلكتروني متزامن بين عناصر النظام وهي:

- منظومة شركة المدار لإرسال الرقم السري عبر رقم الشفرة المخصصة للطالب والمستلمة من طرفه.
- منظومة النتيجة للوصول لمعدل الطالب وبيانات درجات بما يتوافق مع متطلبات القبول.
- الإدارة المختصة بمتطلبات القبول لوضع معدلات النجاح المطلوبة ودرجات بعض المواد لبعض التخصصات.
- منظومة الرقم الوطني لإدراج بيانات الطالب الشخصية باستمارة التسجيل الإلكتروني.
- مكاتب القبول بمؤسسات التعليم العالي للحصول على قوائم القبول النهائية حسب مخرجات النظام.

وتكون خطوات عمل النظام بقيام مشرف النظام بإدخال بيانات مؤسسات التعليم العالي المختلفة وكذلك متطلبات القبول الموضوعة من الإدارة المختصة بالوزارة، يلي ذلك إطلاق النظام على الشبكة العنكبوتية تتضمن الشاشات الرئيسية والمساعدة للنظام.

5-خطوات التسجيل بالنسبة للطالب:

- الدخول للشاشة الرئيسية للنظام وإدخال رقم الجلوس ورقم القيد.
- يتحقق النظام من صحة رقم الجلوس ورقم القيد ويقوم بإرسال رسالة نصية لرقم الهاتف المحمول المخصص للطالب تحوي على الرقم السري للدخول للنظام.

- يقوم الطالب بدخال الرقم السري المستلم عبر الرسالة النصية للنظام ليقوم النظام بعرض اسم الطالب والنسبة العامة.
- يقوم النظام بترشيح الكليات التي يستطيع الطالب اختيار إحداها للدراسة بها حسب متطلبات القبول الموضوعة من قبل الوزارة.
- يقوم الطالب باختيار احدى الكليات المرشحة من لتأكيد التسجيل بها.
- بعد اختيار الطالب لكليته، يقوم النظام بخصم مقعد واحد من اجمالي مقاعد الكلية المتاحة لهذا الفصل الدراسي وفي نفس الوقت توليد رقم آلي خاص بعملية التسجيل هذه ويكون بمثابة رقم آلي له. وهكذا حتى اكتفاء الكلية حسب سعة هذه الكلية.
- بعد اكتفاء الكلية يمكن لطالب جديد التسجيل في قائمة الانتظار، وفي حالة انسحاب أي طالب لأي سبب يقوم النظام بشكل آلي بتسجيل أول طالب في قائمة الانتظار.
- يحق للطالب الواحد التسجيل في مكان واحد فقط، وفي قائمة انتظار واحدة فقط لترسيخ مبدأ العدالة وتساوى الفرص.
- في اليوم المحدد من قبل الوزارة المختصة يقوم النظام بالسماح لموظفي مؤسسات التعليم العالي المخولين بالاطلاع على قائمة الطلاب المسجلين لديها وذلك لفترة زمنية محددة تحددها الوزارة.

التوصيات والمقترحات:

- أنظمة القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية بحاجة ملحة لتوحيدها في بوتقة واضحة كسياسة قبول عامة مع احتفاظ كل مؤسسة بسياسات داخلية خاصة بها لو وجدت.
- الاهتمام بنظام القبول بهذه المؤسسات وتطويرها يؤدي دوراً إيجابي وفعال في جودة مخرجاتها ولذلك فهي بحاجة لتبنى معايير جديدة لزيادة معدلات الالتحاق بها بشكل مدروس.
- هناك حاجة لتفعيل نظام القبول الموحد وربطه بخطط التنموية والقدرات الاستيعابية وحجم تقبل سوق العمل.
- ضرورة الاكتفاء بالقبول الإلكتروني المعتمد بنظام القبول الموحد وعدم إلحاق الطلاب من خلال القبول الورقي والذي يعتبر تشويه لنظام القبول ومسبب لتدني فرص نجاحه وتحقيق أهدافه.
- زيادة الاهتمام بحثيثات القبول والتسجيل واستيعاب مؤسسات التعليم العالي الليبية حيث أنه تمثل التحدي الأول الذي يواجه هذه المؤسسات ويحد من فعاليتها وجودة التعليم بها.
- تحفيز الطلبة على المثابرة والجدية في الدراسة وزرع روح المنافسة والتسابق الشريف للحصول على المقاعد الدراسية وبجدارة بعيداً عن الواسطة والمحسوبية من خلال نظام إلكتروني شفاف.
- تنفيذ برامج تدريبية أو ورش تعريفية لطلبة مرحلة التعليم المتوسط لإنارة الطريق لهم في الاختيار الأمثل المتوافق مع ميولهم وطموحهم المستقبلي (خلال مرحلة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها).
- تكليف جهة مختصة تتبع لإحدى إدارات وزارة التعليم ذات العلاقة (مركز التوثيق والمعلومات أو المركز الوطني للامتحانات) بإدارة هذا النظام المقترح.

المراجع:

[1]- إبراهيم، إيمان وآخرون. (2011) سياسة قبول الطلاب بكليات التربية في ليبيا: دراسة تقويمية، مجلة كلية التربية الإسلامية والعربية، العدد الثالث.

[2]- إبراهيم، هيفاء. (2013) أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب الدول المتقدمة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة دمشق.

[3]- الدهشان، جمال. (2015) رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، نقد وتنوير، العدد الثاني.

[4]- السلخي، محمود. (2012) تصور مقترح لشروط اختيار الطلبة في كليات التربية بالجامعات الأردنية في ضوء شروط القبول العالمية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.

[5]- الفقيه، عبد الكريم. (2008) أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسة القبول في الجامعات اليمنية الحكومية – رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- جامعة أب.

[6]- القرني، حواء. (2018) تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية " تصور مقترح "، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث AJSRP: مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الثاني، العدد 20.

[7]- حلاق، محمد؛ وإبراهيم، هيفاء. (2013) نظام القبول ومشكلات التدريس في برنامج الدبلوم التأهيل التربوي في الجامعة الافتراضية السورية من وجهة نظر الدراسيين والتقنيين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 2.

[8]- حمود، رفيقة. (2009) سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية، نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية: أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة.

[9]- مجيد، سوسن. (2012) القبول في الجامعات العراقية والعربية بين التخلف والمعاصرة، الحوار المتمدن، العدد: 3708.

[10]-محمد، سالي. (2019) دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا، بحث مقدم لمتطلبات الماجستير، كلية التربية جامعة حلوان.

[11]-نعمان، أمين. (2015) نظام آلي مطور لتسهيل إجراءات القبول في الجامعات باستخدام التقنيات الحديثة (حالة دراسية: جامعة الملك عبدالعزيز)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، علوم الحاسبات وتقنية المعلومات، م4.

[12]-نقلي، أحلام. (1428 هـ) معايير القبول في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، رسالة ماجستير غير منشورة.

[13]- Balasaheb, J. S. et al. (2014) "Web Based College Admission System", IJEDR, Vol. 3, Issue 1.

[14]-وزارة التعليم السعودية، نظام مقبول (2020) [https://maqbool.moe.gov.sa/maqbool] [تاريخ الزيارة 2020/10/03].

[15]-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، البوابة الالكترونية لدائرة التعليم الأهلي (2020) [https://www.pe-gate.org/] [تاريخ الزيارة 2020/10/16).

[16]-قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 501 لسنة 2010 بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي .

[17]-قرار وزير التعليم رقم 1306 لسنة 2017 بشأن تحديد ضوابط وأسس قبول الطلاب للدراسة بمؤسسات التعليم العالي.